



Distr.: General
13 September 2016
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الخامسة عشرة

نيروبي، ١٨-٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦

البند ٣(أ) من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ الاتفاقية في المستقبل

النتائج الأولية التي توصل إليها الفريق العامل الحكومي الدولي

النتائج الأولية التي توصل إليها الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالإطار الاستراتيجي المقبل للاتفاقية

تقرير الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالإطار الاستراتيجي المقبل للاتفاقية

موجز

تتضمن هذه الوثيقة أهم النتائج التي توصل إليها الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالإطار الاستراتيجي المقبل للاتفاقية (الفريق العامل)، الذي كُلف بتقييم الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين الحاليين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨)، والنظر في الخيارات المتاحة للنهج الاستراتيجي لتنفيذ الاتفاقية الذي يمكن العمل به في المستقبل. وحيث إن الأطراف قد طلبت في مقرها م/٧ أ-١٢ إلى الفريق العامل تقديم النتائج الأولية التي توصل إليها للتعليق عليها في الدورة الخامسة عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، تورد الوثيقة أهم النتائج التي بلغها الفريق إضافة إلى مشروع الاستراتيجية الجديدة المقترح في المرفق. وربما تود الأطراف التعليق على التقرير، ولا سيما المرفق، بهدف مساعدة الفريق العامل على وضع اللمسات الأخيرة على مساهمته في مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة عشرة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-15812(A)



* 1 6 1 5 8 1 2 *

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٥-١ مقدمة
		أولاً -
		أهم النتائج التي توصل إليها الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالإطار
٤	٦ الاستراتيجي المقبل للاتفاقية
		ثانياً -
٤	٧ التوصيات
		ثالثاً -
		المرفق
٥	 مشروع الاستراتيجية

أولاً - مقدمة

١ - قرر مؤتمر الأطراف في دورته الثانية عشرة إنشاء فريق عامل حكومي دولي معني بالإطار الاستراتيجي المقبل للاتفاقية. وكُلف الفريق بتقييم الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين الحاليين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨) (الاستراتيجية)، بما في ذلك فعالية تنفيذها ووجهة مؤشرات التقدم قصد النظر في الخيارات المتاحة للنهج الاستراتيجي لتنفيذ الاتفاقية الذي يمكن العمل به في المستقبل.

٢ - وطلب إلى الفريق العامل أن يأخذ ما يلي في الاعتبار:

(أ) نص الاتفاقية؛

(ب) الاستراتيجية الحالية المتعددة السنوات؛

(ج) استعراض الاستراتيجية في منتصف المدة؛

(د) الدور الذي تؤديه استراتيجية متعددة السنوات توفر إطاراً فعالاً لتوجيه تنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني؛

(هـ) الجوانب ذات الصلة من الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة، وغايته ١٥-٣ في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(و) مقررات مؤتمر الأطراف ذات الصلة؛

(ز) التطورات في ظل اتفاقيات ريو وأوجه التآزر معها؛

(ح) محدودية قدرات الأطراف على زيادة الموارد المالية المقدمة للاتفاقية.

٣ - وطلب إلى الفريق العامل أيضاً تقديم النتائج الأولية التي توصل إليها إلى الأطراف للتعليق عليها في الدورة الخامسة عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية.

٤ - واجتمع الفريق العامل مرتين في عام ٢٠١٦. فقد عُقد الاجتماع الأول في الفترة من ٦ إلى ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٦، والثاني في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٦. وقرر الفريق أثناء الاجتماع الأول المضي قدماً في العمل حتى يتسنى للأطراف، بحلول الدورة الخامسة عشرة للجنة، التعليق على مشروع الاستراتيجية الجديدة المقترح (انظر المرفق). وقدم الفريق أثناء الاجتماع الأول وثيقة عمل كانت أساس مشروع أولي معروض للنقاش والتحسين في الاجتماع الثاني. ووافق الفريق أثناء الاجتماع الثاني على معظم أبواب النص الفرعية، واستكمل من ثم مقترحاً كاملاً لاستراتيجية جديدة لتعلق عليه الأطراف في الدورة الخامسة عشرة للجنة. وتسلط الجمل و/أو الفقرات بين قوسين الضوء على المجالات التي لا تزال بحاجة إلى مناقشة والاتفاق عليها داخل الفريق.

٥ - واتفق على أن يجتمع الفريق العامل بعد الدورة الخامسة عشرة للجنة لاستكمال مشروع الاستراتيجية الجديدة المقترح بناء على التعقيبات والتعليقات الواردة من الأطراف. وسوف تقدّم النتائج النهائية لأعمال الفريق إلى مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة عشرة.

ثانياً - أهم النتائج التي توصل إليها الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بالإطار الاستراتيجي المقبل للاتفاقية

٦- قرر الفريق العامل خلال المناقشات أن العناصر الأساسية للاستراتيجية مستقبلاً ينبغي أن تأخذ ما يلي في الحسبان:

(أ) ينبغي التركيز على التنفيذ بدلاً من العمليات المؤسسية. ويجب تحقيق ذلك من خلال الإبلاغ عن جهود التنفيذ الفعلية التي ستناقش على سبيل الأولوية خلال الدورات المقبلة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية؛

(ب) من المقترح أن تستمر الاستراتيجية من ٢٠١٨ إلى ٢٠٣٠ بحيث تتزامن مع عملية أهداف التنمية المستدامة. ومن المقترح أيضاً رصد مخصصات لاستعراض منتصف المدة في عام ٢٠٢٣ في الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف كي يتسنى إجراء تعديلات على الاستراتيجية عند الاقتضاء؛

(ج) يقترح الفريق العامل الإبقاء على الأهداف الاستراتيجية، لأنها كانت معروفة في الاستراتيجية الأولى، على أن تُدخّل تعديلات طفيفة. وسيتمّ الإبلاغ عن مؤشرات التقدم ذات الصلة من خلال توفير بيانات قطرية محددة من قواعد بيانات خارجية قصد التحقق منها على الصعيد الوطني. ويتماشى ذلك مع المقررات السابقة التي اتخذها مؤتمر الأطراف، ويمكن البلدان التي تريد وضع أهداف وطنية طوعية من فعل ذلك، الأمر الذي يكمل الجهود الرامية إلى تنفيذ الأهداف ذات الصلة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

(د) تُجسّد أهداف التنمية المستدامة، وخاصة الغاية ١٥-٣، في الاستراتيجية الجديدة؛ ولا تزال كيفية القيام بذلك قيد البحث؛

(هـ) وسيحل الإبلاغ السردى محل مؤشرات الأداء، في الوقت الذي تقاس فيه الأهداف الاستراتيجية أساساً عن طريق مؤشرات التقدم الكمية.

ثالثاً - التوصيات

٧- يطلب المقرر ٧/م أ-١٢ إلى الفريق العامل أن يقدم استنتاجاته الأولية للتعليق عليها أثناء الدورة الخامسة عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. والأطراف مدعوة من ثم إلى تقديم تعليقاتها على ما يلي إلى الفريق العامل:

(أ) الهيكل العام لمشروع الاستراتيجية الجديدة؛

(ب) تعليقات محددة على أي باب فرعي من أبواب مشروع الاستراتيجية الجديدة.

مشروع الاستراتيجية

[استراتيجية تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر ٢٠١٨-٢٠٣٠]

[استراتيجية ٢٠١٨-٢٠٣٠ من أجل مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف [للأجيال الحالية والمقبلة]

الإطار الاستراتيجي لاتفاقية مكافحة التصحر ٢٠١٨-٢٠٣٠

نحو أرض صحية

مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف [للأجيال الحالية والمقبلة]

أولاً - مقدمة

١- يشكل التصحر وتدهور الأراضي والجفاف تحديات ذات بعد عالمي. فهي تسهم في المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مثل الفقر، واعتلال الصحة، وانعدام الأمن الغذائي، وفقدان التنوع الأحيائي، وندرة المياه، وانخفاض القدرة على التأقلم مع تغير المناخ، والمهجرة القسرية، وثقافتها. ولا تزال تشكل تحديات خطيرة للتنمية المستدامة لدى جميع الأطراف، لا سيما في البلدان المتأثرة.

٢- وسوف يشمل التصدي للتصحر وتدهور الأراضي والجفاف استراتيجيات متكاملة طويلة الأجل تركز في آن واحد على زيادة إنتاجية الأرض وإعادة تأهيل الأراضي والموارد المائية والحفاظ عليها وإدارتها إدارة مستدامة. ويمكن لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (الاتفاقية) أن تضطلع بدور محوري في معالجة تلك القضايا من خلال بناء القدرات، وتبادل التجارب الناجحة، ونقل التكنولوجيا، وتقديم الدعم العلمي، والتوعية، وحشد الموارد، ومساعدة الأطراف على تنفيذ السياسات على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي.

٣- وسوف تسهم الاستراتيجية فيما يلي: (١) تحقيق أهداف الاتفاقية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما ما يتعلق بالهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة والغاية ١٥-٣ وأهداف التنمية المستدامة المترابطة الأخرى، وذلك ضمن نطاق الاتفاقية؛ (٢) تحسين ظروف معيشة السكان المتأثرين؛ (٣) الارتقاء بخدمات النظم البيئية.

ثانياً- الرؤية

٤- مستقبل يتجنب التصحر/تدهور الأراضي ويقلل منهما إلى الحد الأدنى ويعكس اتجاههما ويخفف من آثار الجفاف في المناطق المتأثرة على جميع المستويات تماشياً مع الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة والغاية ١٥-٣ وأهداف التنمية المستدامة المترابطة الأخرى، ضمن نطاق الاتفاقية.

ثالثاً- الأهداف الاستراتيجية والآثار المتوقعة

٥- سوف توجه "الأهداف الاستراتيجية" التالية أعمال جميع أصحاب المصلحة والشركاء في اتفاقية مكافحة التصحر في الفترة ٢٠١٨-٢٠٣٠. وسيسهم تحقيق هذه الأهداف الطويلة الأجل في إنجاز الرؤية المذكورة أعلاه.

الهدف الاستراتيجي (٢ أو ١): تحسين حالة النظم البيئية المتأثرة، وتعزيز الإدارة المستدامة للأراضي، و[الإسهام في التعادل في تدهور الأراضي، [ضمن نطاق الاتفاقية]].

الأثر المتوقع (١-١ أو ١-٢): الحفاظ على إنتاجية الأراضي وخدمات النظم البيئية ذات الصلة أو زيادتها.

الأثر المتوقع (٢-١ أو ٢-٢): الحد من هشاشة النظم البيئية المتأثرة وزيادة قدرة النظم البيئية على التأقلم.

الأثر المتوقع (٣-١ أو ٣-٢): وضع أهداف وطنية طوعية للتعادل في تدهور الأراضي واعتمادها للبلدان الراغبة في ذلك، وتحديد التدابير ذات الصلة وتنفيذها، واستحداث نظم الرصد اللازمة.

الأثر المتوقع (٤-١ أو ٤-٢): مساهمة الإدارة المستدامة للأراضي ومكافحة التصحر/تدهور الأراضي في صون التنوع الأحيائي واستخدامه المستدام، والتخفيف من آثار تغير المناخ.

الهدف الاستراتيجي (٢ أو ١): تحسين ظروف معيشة السكان المتأثرين

الأثر المتوقع (٢-١ أو ٢-٢): تحسين الأمن الغذائي لمن يعيشون في المناطق المتأثرة وتيسير السبل الملائمة لحصولهم على المياه.

الأثر المتوقع (٢-٢ أو ٢-١): تحسين سبل عيش سكان المناطق المتأثرة وتبنيها.

الأثر المتوقع (٣-٢ أو ٣-١): تمكين السكان المحليين، لا سيما النساء والشباب، ومشاركتهم في عمليات صنع القرار في مجال مكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

الهدف الاستراتيجي ٣: درّ منافع بيئية على الصعيد العالمي عن طريق تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر بفعالية

الأثر المتوقع ٣-١: مساهمة الإدارة المستدامة للأراضي ومكافحة التصحر/تدهور الأراضي في صون التنوع الأحيائي واستخدامه المستدام، والتخفيف من آثار تغير المناخ.

الأثر المتوقع ٣-٢: تدعيم أوجه التآزر مع اتفاقات وعمليات بيئية أخرى متعددة الأطراف.

الهدف الاستراتيجي ٤: تعبئة الموارد المالية وغير المالية لدعم تنفيذ الاتفاقية عن طريق إقامة شراكات فعالة على الصعيدين العالمي والوطني

الأثر المتوقع ٤-١: تعبئة المزيد من الموارد المالية العامة والخاصة وإتاحتها للبلدان الأطراف المتأثرة، بما في ذلك عن طريق تعبئة الموارد المحلية.

الأثر المتوقع ٤-٢: توفير الدعم الدولي لبناء القدرات المحددة الغرض بفعالية في البلدان الأطراف المتأثرة لدعم تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك عن طريق التعاون بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

الأثر المتوقع ٤-٣: بذل جهود مكثفة لتشجيع نقل التكنولوجيا، خاصة بشروط مناسبة، بما في ذلك شروط ميسرة وتفضيلية، حسبما يُتفق عليه، وتعبئة موارد غير مالية أخرى.

رابعاً- إطار التنفيذ

٦- سوف تنفذ الاستراتيجية أساساً بواسطة إجراءات على الصعيد الوطني أو دون الإقليمي، بدعم من مؤسسات الاتفاقية والشركاء. ويحدد هذا الباب أدوار ومسؤوليات مختلف الأطراف، ومؤسسات الاتفاقية، والشركاء، وأصحاب المصلحة في تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه.

ألف- الأطراف

٧- تتحمل الأطراف المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ الاستراتيجية، وسوف تحتاج إلى توجيه التنفيذ وفقاً لأولوياتها الوطنية وبروح التضامن والشراكة الدوليين.

٨- وسوف تصبح الاستراتيجية أداة فعالة توجه التنفيذ على الصعيد الوطني ودون الوطني والمحلي، في الوقت الذي تمكّن فيه الأطراف من إجراء تقييم على مستوى لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية. ويمكن لكل طرف أن ينفذ الاستراتيجية المقبلة عن طريق الاستفادة من الشراكات، بما فيها الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والاتفاقات المبتكرة.

٩- ومن خلال هذه الاستراتيجية، ووفقاً للالتزامات المنوطة بها على النحو الوارد في الاتفاقية، تهدف الأطراف إلى ما يلي:

الموارد المالية وغير المالية:

(أ) زيادة تعبئة الموارد المالية وغير المالية لتنفيذ الاتفاقية من المصادر الدولية والمحلية، والعامّة والخاصة، وكذلك من المجتمعات المحلية، بما في ذلك مصادر التمويل غير التقليدية، والتمويل المتعلق بالمناخ؛

(ب) الاستفادة من فرصة استخدام التعادل في تدهور الأراضي إطاراً لزيادة اتساق الاستثمارات وفعاليتها ومنافعها المتعددة؛

(ج) تحسين استخدام العمليات والمؤسسات المالية القائمة و/أو المبتكرة (مثل مرفق البيئة العالمية أو صناديق جديدة أخرى).

السياسة العامة والتخطيط:

(أ) وضع برامج العمل و/أو الخطط الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، عند الحاجة، وتنفيذها وتنقيحها ورصدها بانتظام بوصفها أدوات فعالة لتنفيذ الاتفاقية؛

(ب) وضع سياسات وتهيئة بيئات مؤاتية لتعهد وتنفيذ الحلول لمكافحة التصحر/تدهور الأراضي والتخفيف من آثار الجفاف؛

(ج) الاستفادة من أوجه التآزر وإدماج التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في الخطط الوطنية ذات الصلة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى، ولا سيما اتفاقيتي ريو الأخريين، والالتزامات الدولية الأخرى، حسب الاقتضاء، [قصد المواءمة بينها]؛

(د) إدماج التصحر وتدهور الأراضي والجفاف كما يجب في السياسات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية بهدف زيادة تأثير تنفيذ الاتفاقية وفعاليتها.

العمل الميداني:

(أ) أعمال ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي وتشجيع سبل العيش البديلة؛

(ب) أعمال ممارسات الإصلاح والاستصلاح بغية المساعدة على انتعاش وظائف النظام البيئي وخدماته؛

(ج) تشجيع سبل العيش البديلة؛

باء- لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

- ١٠- تؤدي لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، تحت سلطة مؤتمر الأطراف وتوجيهه، دوراً مركزياً في مساعدة المؤتمر على استعراض تنفيذ الاتفاقية وهذه الاستراتيجية بوسائل منها ما يلي:
- (أ) تقييم التقارير المقدمة من الأطراف والكيانات الأخرى المعدة للتقارير قصد التوصل إلى توصيات ومشاريع مقررات محددة الغرض كي ينظر فيها مؤتمر الأطراف؛
- (ب) تيسير تبادل المعلومات عن التدابير المعتمدة من الأطراف من خلال جلسات التحاور الرسمية وغير الرسمية، والمنابر الإلكترونية بشأن المسائل المواضيعية، بما في ذلك بناء القدرات، وأفضل الممارسات، والدروس المستفادة بخصوص التنفيذ على أرض الواقع.

جيم- لجنة العلم والتكنولوجيا

- ١١- سوف تقدم لجنة العلم والتكنولوجيا، بناء على طلب مؤتمر الأطراف، وبمساهمة هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، المشورة العلمية لتقييم الاتفاقية والاستراتيجية وتنفيذهما عن طريق الآتي:
- (أ) الإسهام في تحسين الفهم العلمي والمعرفة العلمية المتعلقة بالعمليات التي تفضي إلى التصحر وتدهور الأراضي والجفاف وإيجاد الحلول للتصدي لهذه الأمور؛
- (ب) الإسهام في تلبية الاحتياجات المحددة للسكان المحليين والمساعدة على تحديد الحلول التي تحسن مستويات معيشة السكان في المناطق المتأثرة؛
- (ج) الربط الشبكي بين المؤسسات العلمية المعنية بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف والأنشطة الجارية من خلال هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات من أجل تقديم توصيات لأغراض التنفيذ؛
- (د) مساعدة لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية عن طريق إسداء المشورة العلمية في الوقت المناسب بشأن المسائل المنهجية المتصلة بالإبلاغ.

دال- الآلية العالمية

- ١٢- تتحمل الآلية العالمية مسؤولية محورية في الإسهام في التعبئة المالية، ودعم نقل التكنولوجيا، واستكشاف الفرص المتاحة لزيادة التمويل من أجل تنفيذ الاتفاقية والاستراتيجية. وتضطلع بذلك بواسطة ما يلي:
- (أ) دعم تعبئة الموارد من أجل تنفيذ الاتفاقية والاستراتيجية؛
- (ب) مساعدة البلدان الأطراف المتأثرة على استكشاف حلول من أجل تعبئة الموارد المطابقة للاحتياجات المعرب عنها في برامج عمل البلدان في إطار الاتفاقية؛

(ج) القيام، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، بقيادة وضع خيارات التمويل الجديدة، بما في ذلك إمكانية إنشاء صندوق مستقل للتبادل في تدهور الأراضي من أجل تنفيذ الاستراتيجية.

هاء- الأمانة

١٣- يستلزم نجاح تنفيذ هذه الخطة الاستراتيجية استمرار مهام أمانة الاتفاقية بقوة، من تقديم للخدمات الأساسية، والدعوة، وتحديد جداول الأعمال، والتمثيل، بما يتناسب من القدرات والموارد، وذلك بهدف دعم الأطراف ومؤتمر الأطراف والهيئتين الفرعيتين للاتفاقية في أداء أدوارها.

خامساً- الرصد والإبلاغ والتقييم

١٤- سوف يُرصد التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية عن طريق تقديم الأطراف تقاريرها الوطنية إلى مؤتمر الأطراف، ومراجعة من لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية كي ينظر فيها مؤتمر الأطراف.

١٥- ولا بد من الإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية، شريطة أن يكون لدى الأطراف بيانات/معلومات وطنية رسمية كافية للإبلاغ عن التقديرات الوطنية المستمدة من مصادر البيانات العالمية أو لتأكيد صحتها، وأن يستند الإبلاغ في المقام الأول إلى بيانات وطنية رسمية.

١٦- وينبغي استعراض وتنقيح المؤشرات المتعلقة بالأهداف الاستراتيجية، عند الضرورة والاقتضاء، بالنظر إلى نظام الإبلاغ/مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وبالإشارة إلى متابعة واستعراض خطة عمل التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واتفاقيات ريو، وغيرها من الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، وذلك من أجل تحسين تآزر التنفيذ وتفاذي الازدواجية بينها.

١٧- وسوف يُضطلع بالإبلاغ عن الباب الرابع من الاستراتيجية (إطار التنفيذ) من خلال الإبلاغ الكيفي وبصفة طوعية إلى أن تنظر لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية في تنقيح المبادئ التوجيهية للإبلاغ. ولضمان إمكانية تنظيم جلسات للتداول في إطار اجتماعات اللجنة المعقودة أثناء الدورات وبينها بشأن المعلومات المقدمة في التقارير، سوف يحدد مؤتمر الأطراف، عند اللزوم، مواضيع بعينها تُستعرض أثناء تلك الجلسات.

قائمة مؤشرات التقدم المستعملة للإبلاغ عن الأهداف الاستراتيجية ١-٣ من الاستراتيجية

المهدف الاستراتيجي ١ أو ٢	لتحسين حالة النظم البيئية المتأثرة
المهدف الاستراتيجي ١-١	الاتجاهات المتعلقة بالغطاء الأرضي
المهدف الاستراتيجي ٢-١	الاتجاهات المتعلقة بإنتاجية الأراضي أو أداؤها
المهدف الاستراتيجي ٢ أو ١	لتحسين ظروف معيشة السكان المتأثرين
المهدف الاستراتيجي ١-٢	الاتجاهات المتعلقة بالسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر النسبي و/أو بالتفاوت في الدخل في المناطق المتأثرة
المهدف الاستراتيجي ٢-٢	الاتجاهات المتعلقة بإمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب في المناطق المتأثرة
المهدف الاستراتيجي ٣	لدرّ منافع بيئية على الصعيد العالمي عن طريق تنفيذ الاتفاقية بفعالية
المهدف الاستراتيجي ١-٣	الاتجاهات المتعلقة بمخزونات الكربون فوق الأرض وتحتها
المهدف الاستراتيجي ٢-٣	الاتجاهات المتعلقة بوفرة أنواع مختارة وتوزّعها